القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي والآثار المترتبة عليه: دراسة فقهية تقويمية

إعداد

روشان فكري آدم

بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث
(الفقه وأصوله)

قسم الفقه وأصول الفقه
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أكتوبر ٢٠٢١م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية مستندًا إلى الأنظمة التي أصدرها البنك المركزي الإندونيسي في هذا الصدد. ويهدف البحث إلى إبراز مدى انسجام القانون الإندونيسي المتعلق بالنقود الإلكترونية مع مفهوم القبض في الفقه الإسلامي. فمن خلال تقييم هذا القانون، وبيان مدى انسجامه مع مفهوم القبض عند الفقهاء، يمكننا أن نستجلي شرعية استعمال النقود الإلكترونية؛ لأن النقود الإلكترونية مع كثرة مستخدميها قد أدت إلى بعض القرارات التي أثارت الجدل في المجتمع. ومن ذلك ما أصدره البنك المركزي الإندونيسي، ويراد به القرار رقم ٢٠١٨/PBI/٦/٢٠؛ الذي ينصّ على أن مصدر بطاقة النقود الإلكترونية لا يضمن القيمة النقدية المتضمنة في البطاقة عند فقدان البطاقة من قِبَل حاملها. كذلك قرار البنك المركزي بتجويز مصدر النقود الإلكترونية بأخذ الرسوم من مستخدميها عند شحن الرصيد. وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في جمع البيانات من تلافيف المصادر المتوفرة، والمنهج التحليلي في دراسة البيانات والمباحث المتعلقة بالموضوع. وتوصّل الباحث إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن طبيعة النقود الإلكترونية في إندونيسيا تتعلق بالطبيعة القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدام النقود الإلكترونية. وقرار البنك المركزي الإندونيسي بعدم ضمان المصدر في النقود الإلكترونية غير المسجلة المفقودة لا يؤثر في استخدام النقود الإلكترونية؛ لأنّه لا يتعارض مع نظرية القبض في الفقه الإسلامي. وكما أن قرار البنك المركزي بفرض رسوم عند قيام العميل بشحن النقود الإلكترونية لا يؤثر في شرعية استخدام النقود الإلكترونية؛ لأن هذه الرسوم مقابل الخدمات التي وفرها المصدر للعميل في عقد الإجارة. وأخيرًا، يوصي الباحث بما يلي: دعوة الباحثين المسلمين إلى إجراء بحوث عميقة في تحقق القبض في المسائل المصرفية المستجدة.

ABSTRACT

This research aims to show the extent to which the constructive possession has been achieved in electronic money, based on the regulations issued by the Central Bank of Indonesia related to it. It aims to highlight the extent to which Indonesian law in electronic money is consistent with the concept of possession in Islamic Jurisprudence. By evaluating the Indonesian Law on electronic money with the concept of possession among Fiqh Scholars, we can reveal the legality of using electronic money in Islamic Law. Because electronic money, with its large number of users, has left some controversial decisions in society. Among the controversial decisions issued by the Central Bank of Indonesia was bank regulation no. 20/6 / PBI / 2018; That the electronic money card issuer does not guarantee the cash value contained on the card when the card is lost from the holder. As well as a central bank decision that allows electronic money issuers to collect fees from users when topping up the balance. This research relied on the inductive approach in collecting data from the existing and available sources, and an analytical method in studying the data represented and the elements related to the topic. This research achieved several results, the most prominent of which are: The character of electronic money in Indonesia is related to the legal character that arises from the relationship between parties in electronic money. And the Central Bank of Indonesia regulation that allows issuers not to guarantee the value of unregistered electronic money when it is lost does not affect the legality of using electronic money under Islamic law. Because it does not contradict the possession theory in Islamic jurisprudence. Likewise, the central bank's decision to charge customers when topping up electronic money does not affect the legality of using electronic money. Because this fee is for services provided by the issuer to customers and is included in the lease agreement. And in the end, the researcher recommends the following: inviting Muslim researchers to thoroughly research the achievement of constructive possession in contemporary banking problems. Because possession has a close relationship with the contract, and knowing about the possession theory is important because we can know the obligations of all parties that arise after the contract through knowledge of the theory of possession.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion, it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate. In scope and quality as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al Fiqh)

……..
Mohd. Afandi Bin Awang Hamat
Supervisor

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Ushul Fiqh).

……..
Akhtarzaite Binti Hj. Abdul Aziz
Examiner

This dissertation was submitted to Department of Fiqh and Usul Fiqh and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Ushul Fiqh).

……
Miszairi Sitiris
Head, Department of Fiqh and
Usul al Fiqh

This dissertation was submitted to Kulliyyah of Islamic revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al Fiqh).

……
Shukran Abd. Rahman
Dean, Kulliyyah of Islamic
Revealed and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Raushan Fikry Adam

Signature: …… ……. Date: 30/12/2021…….

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١ م محفوظة ل: محمد خليل مقربين

تولي غير المسلمين الولايات العامة في إندونيسيا: دراسة تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة) آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها (بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ) بشكل الطبع أو بصورة آلية (لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، سيقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: روشان فكري آدم

التوقيع: .....

التاريخ: 30/12/2021 .....

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم عليّ بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذه الرسالة، أشكره تعالى ولا أحصي ثناءً عليه. والصلاة والسلام على معلم البشرية، النبي العربي الأمي، محمد بن عبد الله. أما وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل، فإنني أتقدم بخالص الشكر وأجزل العرفان لأستاذي **محمد أفندي بن أوانج هامت** الذي أشرف على هذا البحث وأولاه عنايته الكريمة، وذلك بإرشاده ونصحه المحض، مما أعانني كثيراً على تذليل الصعاب وتجاوز العقبات، فجزاه الله عني خيرا. كما أتوجه بخالص الشكر والثناء إلى الأستاذ **منتهى أرتليم زعيم** على ما بذل من التوجيه والمتابعة من خلال إشرافه عند تعديل خطة البحث، فأسأل الله العظيم أن يلبسه ثوب الصحة والعافية وأن يطيل في عمره على طاعته. وكذلك لا أنسى الشكر لوالدي الغالي **رسهان**، ووالدتي الغالية **إيليا راستيكا** لما قدما لي من مساعدة واهتمام ودعاء. ثم أشكر كل من أسهم في بحثي من قريب أم بعيد من أساتذة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ومن طلابها الذين لا تسع هذه الصفحة لذكر أسماءهم، إلا أنني أدعو لهم واحداً واحداً، والحمد لله أولاً وأخيراً.

فهرس المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية..... ج

صفحة القبول..... د

صفحة التصريح..... هـ

الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الشكر والتقدير ..... ز

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام..... ١

المقدمة ١

مشكلة البحث..... ٢

أسئلة البحث ٤

أهداف البحث..... ٤

أهمية البحث ٥

حدود الدراسة..... ٥

منهج البحث ٦

الدراسات السابقة ٦

الفصل الثاني: حقيقة القبض الحكمي والنقود الإلكترونية وقانون البنك المركزي الإندونيسي ١٥

المبحث الأول: حقيقة القبض الحكمي..... ١٥

المطلب الأول: حقيقة القبض ١٥

المطلب الثاني: حقيقة القبض الحكمي..... ١٩

المطلب الثالث: أثر القبض الحكمي في الأموال. ٢٠
المطلب الرابع: علاقة القبض بالعقد ومشروعيته ٢١
المبحث الثاني: حقيقة النقود الإلكترونية ٢٨
المطلب الأول: تعريف النقود الإلكترونية ٢٨
المطلب الثاني: أنواع النقود الإلكترونية ٣١
المطلب الثالث: خصائص ومزايا النقود الإلكترونية ٣٣
المطلب الرابع: الأطراف في النقود الإلكترونية ٣٥
المبحث الثالث: قانون البنك المركزي الإندونيسي ٣٦
المطلب الأول: البنك المركزي الإندونيسي ٣٦
المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك المركزي الإندونيسي ٣٨
المطلب الثالث: نبذة تاريخية عن نشأة البنك المركزي الإندونيسي ٤٠
المطلب الرابع: مكانة قانون البنك المركزي الإندونيسي ٤١

الفصل الثالث: النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي..... ٤٤
المبحث الأول: طبيعة النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي ٤٤
المطلب الأول: طبيعة النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي ٤٤
المطلب الثاني: أنواع النقود الإلكترونية ٤٧
الفرع الأول: باعتبار مدة الصلاحية..... ٤٧
الفرع الثاني: باعتبار تسجيل البيانات ٤٨
الفرع الثالث: باعتبار نطاق الاستخدام ٤٩
الفرع الرابع: باعتبار الوسيط الإلكتروني..... ٥٠
المطلب الثالث: أنواع الخدمات في النقود الإلكترونية ٥١
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدام النقود الإلكترونية. ٥٣
المطلب الأول: الأطراف في العلاقات التعاقدية في النقود الإلكترونية. ٥٣

المطلب الثاني: الالتزامات التعاقدية بين الأطراف في النقود الإلكترونية. ٥٦
المطلب الثالث: الخطوات المتعلقة بعملية استخدام النقود الإلكترونية. ٦٠
المبحث الثالث: التكييف الفقهي للنقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي..... ٦٢
المطلب الأول: التكييف الفقهي للنقود الإلكترونية باعتبارها قيمة نقدية
مخزنة على وسيط إلكتروني..... ٦٢
الفرع الأول: النقود الإلكترونية سند قرض ٦٢
الفرع الثاني: النقود الإلكترونية عرض تجاري ٦٦
الفرع الثالث: النقود الإلكترونية أحد صور النقود المصرفية ٦٧
المطلب الثاني: التكييف الفقهي للعلاقات بين الأطراف في النقود
الإلكترونية ٦٩
الفرع الأول: العلاقة بين العميل والجهة المصدرة ٦٩
الفرع الثاني: العلاقة بين التاجر والجهة المصدرة..... ٧٧
الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين التاجر والمصدر..... ٧٨
الفرع الرابع: طبيعة العلاقة بين العميل والتاجر ٧٩
المطلب الثالث: الحكم الشرعي للنقود الإلكترونية..... ٨٠
الفرع الأول: هل طبيعة عقد القرض في النقود الإلكترونية المسجلة
من ضمن عقد القرض الذي يجر نفعا؟ ٨١
الفرع الثاني: هل وجود عقد الإجارة في العلاقة بين العميل
والمصدر في النقود الإلكترونية يؤثر في شرعية العقد الأول (عقد
الصرف وعقد القرض)؟..... ٨٢

الفصل الرابع: القبض الحكمي في النقود الإلكترونية والأثار المترتبة عليه.....٨٩
المبحث الأول: تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية ٨٩
المطلب الأول: كيفية تحقق القبض في النقود الإلكترونية ٨٩

الفرع الأول: كيفية تحقق القبض في النقود الإلكترونية على أساس عقد البيع..... ٨٩
الفرع الثاني: كيفية يتم القبض في النقود الإلكترونية على أساس عقد القرض..... ٩١
الفرع الثالث: كيفية القبض في عقد الإجارة بين العميل والمصدر في النقود الإلكترونية ٩٢
المطلب الثاني: أثر القبض الحكمي في النقود الإلكترونية ٩٣
الفرع الأول: أثر القبض الحكمي في النقود الإلكترونية غير المسجلة ٩٣
الفرع الثاني: أثر القبض الحكمي في النقود الإلكترونية المسجلة..... ٩٤
المطلب الثالث: أثر القبض الحكمي في الخدمات المصرفية التي قدمها المصدر ٩٦
المبحث الثاني: آثار تحقق القبض الحكمي في حكم على القرار "عدم ضمان المصدر في النقود الإلكترونية غير المسجلة المفقودة" ٩٧
المطلب الأول: قرار "عدم ضمان المصدر في النقود الإلكترونية غير المسجلة المفقودة". ٩٧
المطلب الثاني: وجهة نظر الهيئة الشرعية لمجلس العلماء الإندونيسي حول هذا القرار..... ٩٩
المطلب الثالث: أثار تحقق القبض الحكمي في حكم على قرار "عدم ضمان المصدر في النقود الإلكترونية غير المسجلة المفقودة"..... ١٠٠
المبحث الثالث: أثار تحقق القبض الحكمي في حكم على القرار " تكليف العميل رسوم عند شحن النقود الإلكترونية "..... ١٠١
المطلب الأول: القرار "فرض الرسوم على العميل عند شحن النقود الإلكترونية" ١٠١

المطلب الثاني: وجهة نظر الهيئة الشرعية لمجلس العلماء الإندونيسي حول هذا القرار ١٠٢
المطلب الثالث: آثار تحقق القبض الحكمي في الحكم على قرار " فرض الرسوم على العميل عند شحن النقود الإلكترونية " ١٠٣
المبحث الرابع: آثار التعامل بالنقود الإلكترونية على بعض المعاملات المعاصرة ١٠٤
المطلب الأول: حكم شراء الذهب والفضة بالنقود الإلكترونية ١٠٤
الفرع الأول: حكم شراء الذهب والفضة بالنقود الإلكترونية غير المسجلة ١٠٤
الفرع الثاني: حكم شراء الذهب والفضة بالنقود الإلكترونية المسجلة ١٠٥
المطلب الثاني: حكم شراء العملات بالنقود الإلكترونية ١٠٦
الفرع الأول: حكم شراء العملة بالنقود الإلكترونية غير المسجلة ١٠٦
الفرع الثاني: حكم شراء العملة بالنقود الإلكترونية المسجلة ١٠٧
المطلب الثالث: حكم جعل النقود الإلكترونية رأس المال للسلم..... ١٠٨
خلاصة الفصل الرابع ١٠٨

الخاتمة..... ١١١
أولاً: نتائج البحث..... ١١١
ثانياً: توصيات البحث ١١٥

قائمة المراجع والمصادر..... ١١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،

فلما كانت الشريعة الإسلامية تهدف عبر مقاصدها إلى تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، ويأخذ بيد الإنسان على طريق الخير. ومن ذلك جعْل "الأصل في المعاملات الإباحة"، لأن المعاملات من أعظم الوسائل التي تحقق للإنسان مصالحه الدنيوية. أما ما جاء بعد ذلك من ضوابط وقيود، فإنما يهدف إلى جعل المعاملات تسير على منهج قويم من العدل الذي يحفظ للحياة الاستقرار.

يشهد العالم الآن العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهم هذه المتغيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، حيث أثرت في مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية.

إن باب المعاملات من أوسع أبواب الفقه الذي ينظم علاقات الناس فيما بينهم، خاصة في مجال قبض الأموال، والقبض مقصد المتعاقدين من العقد وغاياتهم إذ هو ثمرته وفائدته، ومن المعلوم أن حاجات الناس ومتطلباتهم تتجدد مع تقدم الزمن وكثرة المبادلات المالية، وهذه كلها تؤثر على ظهور صور معاصرة في قبض الأموال التي لم تبين في المؤلفات الفقهية التراثية وذلك لتطور الصناعات وظهور التكنولوجيا المبهرة في جميع المجالات، حيث ظهرت مسائل حديثة وقضايا معاصرة لم تكن في العصور السالفة، ومن ذلك عمليات التقابض المصرفية الحديثة، وهذا ما يسمى بالقبض الحكمي.

ويعدّ المصارف واحدة من القطاعات التي امتد إليها هذا التطور، فهي تعيش عصر المعلومات الرقمية وتكنولوجيا المعاملات الإلكترونية، بما في ذلك وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة التي تؤدي دورا رئيسا في جميع مجالات الحياة، حيث ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأفراد إلى وسيط إلكتروني أكثر دقة وسرعة في التعامل لتسوية معاملاتهم والوفاء بالتزاماتهم.

تُعَدُّ النقود الإلكترونية من أنواع وسائل الدفع الإلكتروني التي قد كثر استخدامها لإتمام العمليات التجارية الحديثة. كما أن استخدام النقود الإلكترونية خصوصا في إندونيسيا تتزايد سنويا بسبب انتشار التجارات الإلكترونية، وكثرة المراكز التجارية التي تعطي خدمة قبول الدفع بالنقود الإلكترونية لإتمام العمليات التجارية. وسجل البنك المركزي الإندونيسي تزايد نسبة مستخدمي النقود الإلكترونية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مستخدمي النقود الإلكترونية في عام ٢٠٠٩ ١٧،٤٣٦،٦٣١ مستخدما وأصبح ٥٣٥،٥٧٩،٥٢٨ مستخدما في عام ٢٠١٥، بلغت هذه النسبة ٣٠٧١ في المائة.[1]

ولكن النقود الإلكترونية، مع كثرة مستخدميها، تترك بعض المشكلات المحتملة، مثل حالة فقدان البطاقة الإلكترونية. لأنه إذا ضاعت البطاقة ضاعت الأموال المتضمنة فيها. فمصدر البطاقة لا يعطي ضماناً لتعويض الأموال عند فقدان البطاقة من صاحبها. ولذلك يرى الباحث بيان نظرية القبض في النقود الإلكترونية لأن القبض له علاقة وثيقة بالعقد، ويمكن من خلال دراسة موضوع النقود الإلكترونية من جانب نظرية القبض أن نقيّم القررات التي أصدرها البنك المركزي الإندونيسي تؤثر في شرعية استعمال النقود الإلكترونية في إندونيسيا أم لا.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في مدى مطابقة الأنظمة التي تتعلق بالنقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي لمفهوم القبض في الفقه الإسلامي؛ لأن النقود الإلكترونية قد كثر استعمالها في

[1] Aris Rusdiyanto, *Tinjauan Prinsip Syariah Terhadap Produk E-Money Bank Syariah Mandiri*. (Jakarta: Fakultas Ekonomi dan Bisnis UIN Syarif Hidayatullah, 2017), p.3.

إندونيسيا، ولكن بعض الناس في إندونيسيا ما زالوا في حيرة حيال استعمالها.[٢] إما بسبب شرعية استعمالها[٣] أو بسبب المخاطر الأمنية عند استعمال النقود الإلكترونية.[٤]

ومن القررات التي أدت إلى هذه الحيرة، القرار الذي أصدره البنك المركزي الإندونيسي المتعلق بالنقود الإلكترونية رقم ٢٠/٦/PBI/٢٠١٨. ويبيّن هذا القرار يبين أن مصدر بطاقة النقود الإلكترونية لا يضمن قيمة النقدية المتضمنة في البطاقة عند فقدان البطاقة من حاملها.[٥] وكذلك قرار البنك المركزي بتجويز مصدر النقود الإلكترونية بأخذ الرسوم من مستخدمها عند شحن الرصيد الذي يثير جدلاً عند بعض الناس.[٦]

ولهذا، سوف يحاول الباحث أن يقيِّم الأنظمة المتعلقة بالنقود الإلكترونية مقارنةً بمفهوم القبض في الفقه الإسلامي. لأن القبض له علاقة وثيقة بالعقد، وبمعرفة تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية نستطيع أن نعرف هل انتقل الضمان من مصدر البطاقة إلى حامل البطاقة؟ هل يتمكن من التصرف في المقبوض كامل التصرف؟ ومتى يجب أن يبذل العوض مقابل المقبوض؟ ومن هذا يمكننا أن نقيّم القرار الذي أصدره البنك المركزي الإندونيسي؛ لنرى هل منسجم مع مفهوم القبض الحكمي أم لا؟

وكذلك، بمعرفة تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية نستطيع أن نعرف أن النقود الإلكترونية قد قامت مقام النقود الورقية، وأن حامل النقود الإلكترونية في الوقت نفسه هو حامل الورقة النقدية. من خلال ذلك نستطيع أن ندرك أحكام التعاملات الأخرى المتعلقة بالنقود الإلكترونية، مثل: هل يجوز شراء الذهب والفضة بها؛ لأن شراء الذهب والفضة يلزم أن يكون كلا العوضين في محل العقد، أو هل يجوز استعمالها لتكون رأس المال في عقد السلم.

---

[2] Dewi Kurniawati, *Electronic Money (E-Money)* (Jakarta: Fakultas Ekonomi Universitas Trisakti, 2007).

[3] Aris Rusdiyanto, *Tinjauan Prinsip Syariah Terhadap Produk E-Money Bank Syariah Mandiri* (Jakarta: Fakultas Ekonomi dan Bisnis Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah, 2017).

[4] Nur Diana, *Analisis Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Minat Penggunaan Elektronic Money di Indonesia* (Yogyakarta: Fakultas Ekonomi Universitas Islam Indonesia Yogyakarta, 2018).

[٥] انظر الرابط: https://kumparan.com/kumparanbisnis/bi-penerbit-tak-wajib-ganti-saldo-di-uang-elektronik-yang-hilang-1r7s4KsHkhI>، شوهد في تاريخ ١١-٠٣-٢٠٢٠.

[٦] انظر الرابط: https://tirto.id/yang-untung-dan-buntung-soal-biaya-isi-ulang-e-money-cw3E، شوهد في تاريخ ١١-٠٣-٢٠٢٠.

ولذلك، هذه الدراسة هي عبارة عن محاولة لكشف مدى انسجام القانون الإندونيسي مع مفهوم القبض في الفقه الإسلامي. لأن شعب إندونيسيا أكثرهم المسلمون، ويرى الباحث تقييم القانون الإندونيسي مقارنة بمفهوم القبض عند الفقهاء لاستجلاء شرعية استعمال النقود الإلكترونية.

أسئلة البحث

ومن ذلك الإشكال تتفرع الأسئلة الآتية:

١. ما حقيقة القبض الحكمي في الفقه الإسلامي والنقود الإلكترونية وقانون البنك المركزي الإندونيسي؟
٢. ما الطبيعة القانونية والفقهية للنقود الإلكترونية في إندونيسيا؟
٣. هل تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي؟ وما الآثار المترتبة عليه بعد معرفة تحقق القبض الحكمي فيها؟

أهداف البحث

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان حقيقة القبض الحكمي في الفقه الإسلامي والنقود الإلكترونية وقانون البنك المركزي الإندونيسي.
٢. بيان الطبيعة القانونية والفقهية للنقود الإلكترونية في إندونيسيا.
٣. كشف مدى تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي، والآثار المترتبة عليه، بعد معرفة تحقق القبض الحكمي فيها.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. أن القبض الحكمي له علاقة وثيقة بالعقد، لأن بمعرفة تحقق القبض الحكمي في العقد نستطيع أن نعرف متى انتقل الضمان من البائع إلى المشترى، وهل يستطيع القابض أن يتصرّف في الأعيان المملوكة؟ وفي هذه القضية قيمة النقدية في النقود الإلكترونية. كما نستطيع أن نقيّم القرارات التي أصدرها البنك المركزي؛ بمعرفة هل تتماشى مع مفهوم القبض عند الفقهاء أم لا؟

٢. معرفة تحقق القبض في النقود الإلكترونية تساعد على إدراك بعض المسائل التي لا نستطيع كشف أحكامها إلا بمعرفة تحقق القبض فيها، مثل: حكم شراء الذهب والعملات بالنقود الإلكترونية، وحكم جعل رأس مال السلم بالنقود الإلكترونية.

٣. إن دراسة هذا الموضوع من جانب تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية سوف تعطي الإجابة على بعض الإشكالات حول استخدام النقود الإلكترونية، وسوف تزيد الثقة في استخدام النقود الإلكترونية وخصوصا من جانب شرعيتها.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الأنظمة المتعلقة بالنقود الإلكترونية التي أصدره البنك المركزي الإندونيسي، وهي موجودة في مادة رقم PBI/٦/٢٠ سنة ٢٠١٨ بشأن النقود الإلكترونية.[٧] وتعليمات البنك المركزي رقم DKSP/١١/١٦ تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٢.[٨]

[7] https://www.bi.go.id/id/peraturan/sistem-pembayaran/Pages/PBI-200618.aspx
شوهد في تاريخ ١١-٠٣-٢٠٢٠

[8] https://www.bi.go.id/id/peraturan/sistem-pembayaran/Pages/se_161114.aspx
شوهد في تاريخ ١١-٠٣-٢٠٢٠

منهج البحث

يستخدم الباحث في كتابة هذا البحث المناهج الآتية:

١. **المنهج الاستقرائي**: يستخدم هذا المنهج في تتبع المواد العلمية وجمعها والرجوع إلى المراجع القديمة والحديثة المتعلقة بالموضوع، وهذا يشمل الكتب والبحوث والمقالات وتوصيات المؤتمرات العلمية وغير ذلك.

٢. **المنهج التحليلي**: وسيتم استخدام هذا المنهج لدراسة المسألة المدروسة والعناصر التي تتعلق بها، وذلك من خلال تحليل أقوال وأدلة الفقهاء والعلماء والأنظمة المتعلقة بالنقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي وبمقارنة بين أنظمة المتعلقة بالنقود الإلكترونية بمفهوم القبض عند الفقهاء لتقويم مدى انسجامها مع مفهوم القبض.

الدراسات السابقة

وفي حدود مطالعة ومراجعة الباحث حول المراجع من الكتب والرسائل العلمية المتعلقة بالموضوع، لم يجد الباحث أي دراسات قد تناولت هذا الموضوع بذاته على وجه الخصوص، وإنما وجد بعض الفصول أو المباحث التي قد أشارت إلى قضية القبض الحكمي بشكل عام، أو أشارت إلى النقود الإلكترونية من جهة الأحكام الفقهية، ولا توجد دراسة مقارنة لمفهوم القبض عند الفقهاء والقانون الإندونيسي لكشف تحقق القبض الحكمي فيها.

ومن الدراسات السابقة رسالة بعنوان "**التقابض في الفقه الإسلامي وأثره في البيوع المعاصرة**"[٩] لعلاء الدين الجنكو، تناول الجانب التأصيلي للقبض الحقيقي، وأنواعه على سبيل الإجمال ثم ذكر صوراً للقبض في البيوع المعاصرة.

وسوف يستفيد البحث من أركان القبض وشروطه وأنواع القبض الحكمي وأقسامه وآثار القبض في العقود. وكما ذكر الباحث صوراً للقبض الحكمي في البيوع المعاصرة، وأشار إلى النقد الإلكتروني، ولكنه اكتفى بذكر مفهوم النقد الإلكتروني وبيان طريقة عمليته دون

[٩] علاء الدين الجنكو، **التقابض في الفقه الإسلامي وأثره في البيوع المعاصرة** (عمان: دار النفائس، ط١، ٢٠٠٤م).

بيان كيفية القبض في النقد الإلكتروني. كما أنه لم يبين التكييف الفقهي للنقد الإلكتروني والعلاقات التعاقدية في عقد النقد الإلكتروني. ولذلك سيقوم البحث ببيان التكييف الفقهي للنقود الإلكترونية وبيان مدى مطابقة مفهوم القبض الحكمي عند الفقهاء في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي بالمقارنة بين القانون والفقه الإسلامي.

وثمة بحث آخر بعنوان **النقود الإلكترونية: حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية**[١٠] لسارة متلع القحطاني، فيها المسائل المتعلقة بالنقود الإلكترونية على وجه التفصيل. لا تقتصر الدراسة على جانب الفقهي فحسب، بل تناولت أيضا الجانب الاقتصادي والسياسي. وقد أوضحت مفهوم النقود الإلكترونية، وذكر الطبيعة القانونية في كيفية عمل النقود الإلكترونية، وآثار النقود الإلكترونية من الجانبين السياسي والاقتصادي والتكييف الفقهي للنقود الإلكترونية، والأحكام الشرعية المتعلقة بالنقود الإلكترونية بعد تحديد التكييف الفقهي للنقود الإلكترونية، مثل: وجوب الزكاة في القيمة النقدية في النقود الإلكترونية، صلاحيتها لأن تكون محلاً للشركات والخدمات المصرفية. وقد تمت الاستفادة من هذه الرسالة في معرفة العلاقات التعاقدية الناشئة عند التعاقد بالنقود الإلكترونية والتكييف الفقهي للنقود الإلكترونية.

لكن هذه الرسالة لا تذكر هل تحقق القبض في النقود الإلكترونية أم لا، بل اقتصر على ذكر ضوابط استخدام النقود الإلكترونية لشراء الأموال الربوية، ومنها أن يكون التقابض في مجلس العقد. وهذه الرسالة أيضاً لا تذكر آثار القبض الحكمي على العقد.

وسوف يقوم البحث بدراسة النقود الإلكترونية في إندونيسيا على وجه الخصوص من جانب كشف مدى تحقق القبض الحكمي فيها بتقويم الأنظمة المتعلقة بالنقود الإلكترونية مع بيان مفهوم القبض عند الفقهاء، والآثار المترتبة عليه، بعد كشف تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية.

وهناك بحث آخر عنوانه **أحكام التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي** لعدنان بن جمعان الزهراني[١١]، أوضح فيها مسائل تتعلق بالتجارة الإلكترونية، منها: العقود التي

---

[١٠] سارة متلع القحطاني، **النقود الإلكترونية: حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية** (رسالة دكتوراه منجزة في الفقه المقارن وأصول الفقه، جامعة الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٨م).

[١١] عدنان بن جمعان الزهراني، **أحكام التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي** (بيروت: دار القلم،١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م).

استخدمت في التجارة الإلكترونية، وكيفية الثمن في التجارة الإلكترونية، وذكر من ضمنها الدفع بواسطة النقود الإلكترونية.

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الرسالة وذلك فيما يتعلق بعلاقة الأطراف في الدفع بالنقود الإلكترونية، ولكن هذه الرسالة لم تتناول التكييف الفقهي وصورة القبض الحكمي في النقود الإلكترونية. ولذلك سوف يحاول البحث الحالي بيان التكييف الفقهي عند التعاقد بين الأطراف في النقود الإلكترونية، وتحقق صورة القبض الحكمي فيها من خلال المقارنة بين أقوال الفقهاء والقانون الإندونيسي وذكر الآثار المترتبة عليه بعد تحقق القبض الحكمي فيها.

وبحث آخر بعنوان "**النقود الإلكترونية**"[١٢] إعداد يوسف عبد العزيز بن صالح التويجري، تناولت فيها تعريف النقود الإلكترونية، وتاريخ النقود الإلكترونية، وأنواع النقود الإلكترونية، وكيفية دفع النقود الإلكترونية، والمالية والثمنية في النقود الإلكترونية والأحكام الفقهية للنقود الإلكترونية، ومن ضمنها قبض النقود الإلكترونية، وذكر أيضاً شراء الذهب والفضة بالنقود الإلكترونية.

لقد استفاد البحث الحالي -في هذا الصدد- من مفهوم النقود الإلكترونية، والمالية والثمنية في النقود الإلكترونية، وقبض النقود الإلكترونية وحكم شراء الذهب والفضة بالنقود الإلكترونية. إلا أن صاحب الرسالة لم يظهر تحقق القبض الحكمي ببيان ثبوت آثار القبض بعد التعاقد بالنقود الإلكترونية، مثل: هل انتقل الضمان إلى القابض أم لا؟ هل القابض يتمكن من التصرف في المقبوض بكامل التصرف دون وجود حائل أو مانع؟

وسوف يقوم البحث الحالي بكشف تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي من خلال المقارنة بين القانون المتعلق بالنقود الإلكترونية ومفهوم القبض عند الفقهاء وبيان مدى تحقق آثار القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي.

---

[١٢] يوسف بن عبد العزيز بن صالح التويجري، **النقود الإلكترونية** (رسالة دكتوراه منجزة في قسم الفقه، الجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، عام ١٤٣١هـ).

ثم ذكر الآثار المترتبة عليه بعد معرفة تحقق القبض بتقويم القررات التي أصدرها البنك المركزي التي تتعلق بالنقود الإلكترونية، وبيان هل هي تؤثر على شرعية استخدام النقود الإلكترونية أم لا.

وهناك بحث آخر باللغة الإندونيسية بعنوان "**Konsep Uang Elektronik dan Peluang Implementasinya Pada Perbankan Syariah (Studi Kritis terhadap Peraturan Bank Indonesia Nomor "11/12/PBI/2009 tentang Uang Elektronik**" (الطبيعة القانونية في النقود الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية – دراسة نقدية على قانون البنك المركزي الإندونيسي في النقود الإلكترونية)[١٣] لآسف سيف البحري. قام البحث بدراسة مدى إمكانية تطبيق النقود الإلكترونية في المصارف الإسلامية. وتضمن البحث مفهوم النقود الإلكترونية، والطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية في إندونيسيا، وأنواع العقود التي يمكن أن تستخدم عند تطبيقها في المصارف الإسلامية، مثل: الصرف، الإجارة، والوكالة.

وقد استفاد البحث الحالي من هذا البحث من خلال الوقوف على الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية في إندونيسيا، وأنواع العقود التي يمكن أن تستخدم لتوصيف التعاقد الذي جرى بين الأطراف في النقود الإلكترونية.

أما وجه الفرق بين البحث الحالي والدراسة السابقة، فيمكن في التركيز على تحقق القبض الحكمي في التعاقد بين الأطراف في النقود الإلكترونية، وذلك بالمقارنة بين القانون الإندونيسي ومفهوم القبض، لأن الدراسة السابقة لا تشير إلى تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي.

وتناول عبد الحكيم بشار فازازي في بحثه له بعنوان "**التعامل عن طريق الاعتمادات المستندية في ضوء نظرية القبض دراسة تحليلية فقهية**"[١٤] التعامل عن طريق الاعتمادات المستندية في ضوء نظرية القبض. وقام الباحث ببيان مفهوم الاعتماد المستنديّ، وصفة

---

[13]Asep Saiful Bahri, *Konsep Uang Elektronik dan Peluang Implementasinya pada Perbankan Syariah*. (Jakarta: Fakultas Syariah dan Hukum UIN Syarif Hidayatullah, 1431 H/2010 M).

[١٤] عبد الحكيم بشار فازازي، **التعامل عن طريق الاعتمادات المستندية في ضوء نظرية القبض دراسة تحليلية فقهية** (رسالة الماجستير منجزة في الفقه وأصوله، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، عام ٢٠١١م).

الشرعية في التعامل به، ثم ذكر ما يتعلق بالقبض وذلك ببيان مفهوم القبض، وكيفية إتمام القبض عند الشراء بالاعتماد المستندي.

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة وذلك فيما يتعلق نظرية القبض. إلا أن صاحب الرسالة تناول الاعتماد المستندي وصفه نموذجاً تطبيقياً لتحقيق شرعية نظرية القبض. وسوف يكون البحث في النقود الإلكترونية، وبيان شرعية استخدام النقود الإلكترونية في إندونيسيا بكشف تحقق القبض الحكمي فيها بالمقارنة بين القانون الإندونيسي وبين مفهوم القبض عند الفقهاء.

وهناك بحث آخر بعنوان "**القبض الحكمي في الأموال**"[١٥] لعاصم بن منصور أبا حسين. حيث قام الباحث بدراسة حقيقة القبض الحكمي مع التأصيل العلمي لمسائله، وذكر صوره المعاصرة في أعيان الأموال والمنافع والحقوق وغيرها.

وقد استفاد البحث الحالي من تعريف القبض الحكمي، وضوابط العمل بالقبض الحكمي وصور القبض الحكمي، وأثر القبض الحكمي في الأموال. وذكر الباحث في هذه الرسالة الصور المعاصرة للقبض الحكمي في الأموال، إلا أنه الباحث لم يتناول صورة القبض الحكمي في النقود الإلكترونية. وسوف يقوم البحث الحاليّ بكشف تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي بالمقارنة بين القانون الإندونيسي وبين مفهوم القبض عند الفقهاء، وسوف يذكر الآثار المترتبة عليه بعد كشف تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في إندونيسيا.

وثمة بحث آخر بعنوان "**أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**"[١٦] لشيماء جودت مجدي عيادة منصور، تناولت فيها إحدى وسائل الدفع الإلكترونية، وهي النقود الإلكترونية. وهذه الرسالة قامت ببيان مدى مطابقة التعامل بالنقود الإلكترونية للأحكام الشرعية، وذلك ببيان حقيقة النقود الإلكترونية بتحديد التكييف

---

[١٥] عاصم بن منصور أبا حسين، **القبض الحكمي في الأموال**، (رسالة دكتوراه في الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، عام ١٤٣٤هـ)

[١٦] شيماء جودت مجدي عيادة منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة** (رسالة الماجستير منجزة في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، غزة، عام ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).

الفقهي لطبيعتها وأحكام التعامل بها. وقد استفاد البحث الحالي من ذكر آثار التعامل بالنقود الإلكترونية على بعض المعاملات المعاصرة، منها تبادلها بالذهب والفضة، وبيان انطباق شروط الصرف عند تبادلها بغيرها من النقود. وسوف يقوم البحث بدراسة تختص من جانب تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في إندونيسيا، وذلك بتقييم الأنظمة المتعلقة بالنقود الإلكترونية بالمقارنة بينها وبين مفهوم القبض عند الفقهاء. وبعد معرفة تحقق القبض الحكمي فيها، سوف يذكر في الباحث الآثار المترتبة على ذلك.

وهناك بحث آخر باللغة الإندونيسية بعنوان " **Tinjauan Prinsip Syariah Terhadap Produk E-Money Bank Syariah Mandiri**" (إعادة النظر في شرعية النقود الإلكترونية التي أصدرها البنك الشريعة مندري)[١٧] للباحث آرس رسديانطوا. قام البحث بإعادة النظر في شرعية التعامل في النقود الإلكترونية من خلال الالتزامات الناشئة بين الأطراف. وتضمن البحث مفهوم النقود الإلكترونية، وكيفية عملية النقود الإلكترونية في بنك الشريعة *Mandiri*، وتحليل شرعية النقود الإلكترونية التي أصدرها البنك الشريعة *Mandiri*.

استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة من خلال الوقوف على العقود التي يمكن أن تستخدم للتكييف الفقهي للالتزامات التي جرت بين الأطراف عند التعامل بالنقود الإلكترونية.

وسوف يقوم البحث الحالي بالتركيز على تحقق القبض الحكمي في النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي. بالمقارنة بين القانون ومفهوم القبض عند الفقهاء، وبيان الآثار المترتبة عليه.

و**الفتوى التي أصدرها مجلس العلماء الإندونيسي في قضية النقود الإلكترونية**[١٨]، وهي فتوى رقم 116/DSN-MUI/IX/2017. أن هذه الفتوى تبين ضوابط لإصدار النقود الإلكترونية لتكون شرعية عند الاستعمال. وذكر في هذه الفتوى العقود التي يمكن أن تستخدم عند التعامل بالنقود الإلكترونية، مثل عقد القرض الذي يربط العلاقة بين المصدر

---

[17] Aris Rusdiyanto , "*Tinjauan Prinsip Syariah Terhadap Produk E-Money Bank Syariah Mandiri"* (Fakultas Ekonomi dan Bisnis UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, 1438 H/2017 M).

[١٨] انظر الرابط: https://dsnmui.or.id/kategori/fatwa/page/2/، شوهد في تاريخ ١١- ٠٣- ٢٠٢٠.

وحامل البطاقة، أو الوكالة بالأجرة أو الجعالة. وذكر أيضاً المحاذير الشرعية التي يجب أن تتجنبها الأطراف في التعاقد بالنقود الإلكترونية، مثل: الربا، والميسر، والغرر.

وقد استفاد البحث الحاليّ من هذه الفتوى التي تناولت العقود التي يمكن أن نستخدم بين الأطراف في التعاقد بالنقود الإلكترونية. وسوف يتوخى بيان التكييف الفقهي في الالتزامات الناشئة بين الأطراف عند التعاقد بالنقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي هل هي الإجارة، أو القرض، أو الصرف. وبعد تحديد التكييف الفقهي في التزامات الناشئة بين الأطراف، وسوف يقوم البحث ببيان القبض الحكمي في هذه العقود. لأن فتوى مجلس العلماء الإندونيسي تضمنت فقط الضوابط والإرشادات بدون المقارنة بين القانون الذي أصدره البنك المركزي الإندونيسي في النقود الإلكترونية وبين ما ورد لدى الفقهاء في هذا الصدد. وسوف يقوم البحث بالمقارنة للتأكد من شرعية استخدام النقود الإلكترونية في إندونيسيا.

وثمة بحث منشور باللغة الإندونيسية تحت عنوان "**Kedudukan Hukum Uang Elekronik (E-MONEY) Dalam Melakukan Transaksi Pembayaran Non Tunai: Analisis Melalui Pendekatan Perundang-Undangan dan Hukum Islam**" (مكانة استخدام النقود الإلكترونية لوسيلة الدفع غير النقدية في القانون: دراسة مقارنة بين القانون و الأحكام الفقهية) [١٩] للباحثة لندا نور حسنة. تناولت شرعية استخدام النقود الإلكترونية لوسيلة الدفع باعتبار القانون والشريعة. وقد استفاد البحث الحالي من هذا البحث من خلال بيان أنواع النقود الإلكترونية في القانون الإندونيسي والعلاقات التعاقدية بين الأطراف، ولكن هذا البحث لا يذكر التكييف الفقهي للنقود الإلكترونية، وسوف يقوم البحث بيان ذلك وبيان تحقق القبض الحكمي فيها بتقييم القانون الإندونيسي المتعلق بالنقود الإلكترونية، ولبيان هل ينسجم مع مفهوم القبض الحكمي عند الفقهاء أم لا، ثم ذكر الآثار المترتبة عليه بعد معرفة تحقق القبض فيها.

[19] Linda Nur Hasanah,, *Kedudukan Hukum Uang Elektronik (E-MONEY) Dalam Melakukan Transaksi Pembayaran Non-Tunai*. (Malang: Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2018).